يهدف لتحديد الأضرار الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة في المناطق السكنية القريبة من منطقة الشعيبة الصناعية

«البيئة» و«الأبحاث» يوقعان عقداً لتقييم مخاطر الملوثات السامة في الكويت

■ الأحمد : هناك 16 محطة ثابتة ومتحركة موزعة جغرافياً على مختلف مناطق البلاد لمراقبة نوعية الهواء

جانب من المؤتمر

تبادل العقود

■ سميرة عمر: العقد على أربع مراحل والمشروع يسعى الى تقدير المخاطر المسرطنة وغير المسرطنة من التعرض للملوثات

وقعت الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للابحاث العلمية عقد مشروع (بحث تقييم المخاطر الصحية للملوثات السامة في الكويت..المرحلة الأولى) والذي يخص القطاع الجنوبي للكويت.

ويهدف المشروع إلى تحديد التركيز والمصادر والمخاطر الصحية الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة في المناطق السكنية القريبة من منطقة الشعيبة الصناعية.

وقال المدير العام للهيئة الشيخ عبدالله الاحمد في كلمة له خلال توقيع العقد ان الكويت بدأت بمراقبة نوعية الهواء منذ اواخر السبعينيات بإنشاء إدارة حماية البيئة ثم مجلس حماية البيئة في عام 1980 من خلال إنشاء شبكة محطات تتكون اليوم من 16 محطة ثابتة ومتحركة موزعة جغرافيا على مختلف مناطق الكويت.

وأوضح الشيخ عبدالله ان مهمة هذه المحطات مراقبة نوعية الهواء وتقييمه بناء على البيانات التي تجمعها وتتم مقارنتها بالحدود المسموح بها عالميا.

وأضاف ان الهيئة تحرص على مواكبة التغيرات التي تشهدها الكويت في مختلف المجالات وتأثيراتها على البيئة حيث تعمل على توسعة شبكة محطات لمراقبة نوعية الهواء في جميع أنحاء البلاد وتقييم الوضع البيئي بشكل دائم.

وأكد سعي الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة إلى تشجيع كل القطاعات المعنية بتلوث الهواء لإطلاق مبادرات وتنفيذ برامج لتحسين نوعية الهواء وتقليل الانبعاث لتتوافق مع الحدود المسموح بها للحد من الآثار السلبية التي قد تنتج من تلوث الهواء واثاره السلبية على صحة الإنسان والبيئة.

من جانبها قالت المدير العام لمعهد الكويت للابحاث العلمية الدكتورة سميرة السيد عمر في كلمة لها ان هذا العقد يأتي على أربع مراحل تشمل المناطق الشمالية والجنوبية والحضرية والغربية ويتم التركيز حاليا في المرحلة الأولى على المنطقة الجنوبية لانها الاكثر صناعية ويتم فيها انتاج وتنقيب وتكرير النفط.

وأوضحت الدكتورة السيد عمر أن المشروع يستغرق تنفيذه 24 شهرا بتكلفة 120ر211 الف دينار كويتي مؤكدة ضرورة التعاون بين الهيئة والمعهد لمواجهة تحديات القضايا البيئية المعاصرة ووضع الحلول المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية النظم البيئية.

واضافت ان لملوثات الهواء السامة تأثيرا متزايدا على صحة الإنسان والبيئة كما ان الانشطة الصناعية تساهم بدرجة كبيرة في انبعاث هذه الملوثات لافتة الى ان المعلومات الخاصة بتركيزات هذه المواد من الانبعاثات الصناعية في المنطقة الجنوبية وتعرضها للسكان غير متوافرة في الكويت.

وبينت ان الهدف العام من المشروع هو تحديد التركيز والمصادر والمخاطر الصحية الناجمة عن التعرض لهذه المواد الخطرة في المناطق السكنية في الكويت خصوصا للمنطقة الجنوبية وسيتم التحقق من الآثار البيئية المرتبطة بها المخاطر الصحية بمزيد من التعمق تجاه توصيات شاملة من التدابير الوطنية لمراقبة الانبعاثات الصناعية.

وذكرت ان من اهم مخرجات هذا المشروع هو تقييم المخاطر الصحية بالقرب من المناطق السكنية والتي ستكون مفيدة جدا في وضع مبادئ توجيهية وتوفير معلومات مفيدة عن الصحة العامة لصناع القرار.

وأشارت الى ان المشروع يسعى الى تقييم تركيزات الملوثات السامة المؤقتة والمكانية وتوزيعها ومصادرها وتقدير المخاطر المسرطنة وغير المسرطنة من التعرض لهذه الملوثات وانشاء بنك معلومات شامل لهذه المخاطر.

في معرض تعليقها على حادثة ثانوية جابر الأحمد وما صاحبها من تصريحات متصاعدة

العقاب : تطبيق قانون حماية البيئة في مؤسساتنا يصب في مصلحة المواطن والمقيم

■ للضباط القضائيين الحق في دخول أي منشأة ماعدا السكن الخاص للتحقق من عدم مخالفة القانون

احدى ورش العمل التي أقيمت للتوعية بقانون حماية البيئة

وجدان العقاب

■ أناشد جميع مديري المدارس استغلال مواد القانون في دعم تطوير وتحسين مدارسهم

■ القصور المعرفي في الإجراءات يكون سبباً في تطور الأحداث والمشاحنات

دعت الجمعية الكويتية لحماية البيئة كافة الجهات والمواطنين والمقيمين إلى التعاون مع شرطة البيئة ومن له حق الضبطية القضائية البيئية حماية وحفاظا على البيئة وتفعيلا لتطبيق قانون حماية البيئة.

وعلقت وجدان العقاب رئيس الجمعية في تصريح صحافي امس على أهمية أدوار شرطة البيئة والضباط القضائيين من منتسبي الهيئة العامة للبيئة وقالت: «تطبيق قانون حماية البيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في مؤسساتنا الحكومية كافة والقطاع الخاص والافراد امر يصب في مصلحة المواطن والمقيم على حد سواء، ووجوده حماية لحقوقنا البيئية.

ووفق مانصت عليه المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للضباط القضائيين ان : للضباط القضائيين دخول اي منشأة ماعدا السكن الخاص للتحقق من عدم مخالفة القانون حرصا على سلامة الجميع، بالإضافة إلى أن شرطة البيئة داعم رئيسي للضباط القضائيين في مهامهم الكشفية والاستطلاعية حرصا على تطبيق القانون. ونوهت العقاب بان هناك عدم إلمام بالقانون رغم التوعية المستمرة مما يكون سببا في تطور الاحداث والمشاحنات وقت رصد المخالفات وتحريرها نظرا للقصور المعرفي في الاجراءات من قبل الجهة التي يتم الكشف عليها سواء كانت مخالفة او لا».

وأفادت وجدان العقاب: «ولعل افضل ما يمكننا الخروج به من حادثة ثانوية جابر الاحمد الصباح، هو لمس الاثار المترتبة على جهل الناس ببعض مواد القانون والتي لو علم القياديين اهمية وابعاد معرفتها لما توانوا بتمريرها على الجميع ممن يعملون معهم وفي مختلف القطاعات.وهو امر لا يخص وزارة التربية الموقرة فحسب انما جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات دون تفرقة خاصة وان تطبيق القانون في منشآتنا يحمينا من اخطار المخالفات قبل ان يجعلنا نتفادى الغرامات والعقوبات.

وناشدت رئيسة جمعية البيئة وجدان العقاب جميع مدراء المدارس الافاضل من استغلال مواد قانون حماية البيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في دعم حاجتهم للتطوير والتحسين في مدارسهم التي يسعون دائما للارتقاء بادائها بصورة لا تقبل الشك

وفي النهاية بغض النظر عن وظائفنا ومناصبنا وتوجهاتنا نحن أولياء امور يهمنا ان نرى مدى اهتمام البيئة المدرسية بالبيئة وتفادي اخطارها وحتما سنرى المواضيع من منظور يسلط الضوء على ابنائنا الطلبة وسلامتهم فمن اغلى من ابنائنا فلذات قلوبنا لنستنصر لهم ونحافظ على حقوقهم البيئية داخل مدارسهم» مضيفة: «تطبيق القانون يساهم في ضمان الكثير من الحقوق على سبيل المثال لا الحصر في المؤسسات التعليمية التأكد من سلامة المختبرات واشتراطات الامن والسلامة والتأكد من طريقة التخلص من النفايات الصلبة والتأكد من طريقة التخلص من المواد الكيميائية بطريقة سليمة تحافظ على سلامة الطلبة ولا تضر بالبيئة في المختبرات التأكد من طريقة تخزين المواد الكيميائية فيها، والتأكد من جودة مياه الشرب في المدرسة وغيرها».

وبينت رئيس جمعية البيئة وبهذا الخصوص بانها قدمت سابقا العديد من المحاضرات وورش العمل التعريفية بقانون حماية البيئة بالتعاون مع العديد من الجهات المختصة بالإضافة إلى التعريف بادوار واهمية شرطة البيئة.

وأفادت وجدان العقاب أن تطبيق قانون حماية البيئة وهو الهدف والغاية التي يحرص الجميع عليها يستلزم تفعيل أدوار كوادر ومهام شرطة البيئة والضباط القضائيين والتعاون معهم لتحقيق كفاءة الأداء وضمان تطبيق القانون وفقا لمعايير الأمن والسلامة البيئية في كافة أرجاء البلاد.

ولفتت إلى أن قانون حماية البيئة رقم 2014/42 وتعديلاته شمل في الفصل الثاني بعنوان شرطة البيئة في المواد 113 – 114 – 115، وكما صدر قرار وزير الداخلية رقم 1129 في 15 – 3 – 2015 بإنشاء إدارة شرطة البيئة وصدر قرار من المجلس الأعلى للبيئة بشأن اختصاصات إدارة شرطة البيئة في القرار رقم 9 – 2016.

وأكدت أن الاختصاصات الصادرة من المجلس الأعلى للبيئة لشرطة البيئة ونظرا لأهميتها وفاعليتها تتطلب تعاون الجميع مع شرطة البيئة ومن تلك الاختصاصات ما يلي: مراقبة حركة المخلفات بانواعها والقاء القمامة بانواعها وتطبيق الاشتراطات البيئية على المخيمات، والرقابة على استخراج المواد المقلعية وضبط المركبات التي تطلق انبعاثات من عوادم السيارات مخالفة للاشتراطات البيئية، ومراقبة المساس بالكائنات الحية أو صيدها أو حيازتها وحظر الصيد للكائنات البحرية في جون الكويت، والرقابة على الرعي وعدم اتلاف المزروعات أو النباتات البرية وضبط المخالفين بشأن التدخين ولائحته التنفيذية والرقابة على التعديات على المحميات الطبيعية.

وأوضحت العقاب أن التعاونات فيما بين الجمعية وشرطة البيئة نستطيع وصفها بالتفاعلية والتشاركية في الشأن البيئي ولذا تحرص الجمعية على إشراكهم في كافة فعالياتها خاصة الميدانية والحقلية والتطبيقية لافتة إلى تعاونات شرطة البيئة فيما يتعلق بأعمالها مع الجهات ذات العلاقة .

المنفوحي يفتتح غداً مؤتمر ومعرض الكويت السابع للمباني الخضراء

عمران: الكويت تدخل عصر البناء الأخضر من بوابة مطارها الجديد

جمال عمران

يفتتح مدير عام البلدية المهندس احمد المنفوحي غدا مؤتمر ومعرض المباني الخضراء والذي يقام تحت رعاية بلدية الكويت ودعم علمي من معهد الكويت للأبحاث العلمية والمجلس الكويتي للبناء الأخضر تنظمه بروميديا العالمية للعام السابع على التوالي يقام في الراديسون بلو ويستمر لمدة يومين برعاية نفط الكويت وشركة التقدم التكنولوجي وليماك التركية.

وقال رئيس اللجنة المنظمة جمال عمران ان الهدف من إقامة هذا الحدث هو البحث فيما هو جديد من خلال خبراء يقدمون أوراق عمل واطروحات علمية وعملية تجاوز عددها العشرون ورقة من أبرزها هندسة البناء الأخضر وطرق وأدوات حفظ وترشيد الكهرباء واستخدامات الطاقة النظيفة واعادة وتدوير النفايات والمياه في المباني ونظم اكواد البناء العالمية والخليجية.

وأضاف عمران في بيان صحافي ان المؤتمر يتناول نواحي عملية يقدمها خبير البناء الأخضر من شركة ليماك التركية المهندس اورتشون اوزحالواجة المسئول عن تحويل مطار الكويت الدولي الجديد الى مبنى اخضر والذي يقام على مساحة 700 الف متر مربع عبر 52 بوابة وهو المشروع الاستراتيجي الأكبر ضمن خطط التنمية يستوعب 25 مليون مسافر سنويا الحاصل على الشهادة أنظمة LEED "البناء الأخضر".

وأشار الى ان هذا الحدث يتضمن "معرض" يقدم فيه أحدث المستجدات والمعدات والأجهزة المتعلقة بتكنولوجيا الطاقة المتجددة والمباني الخضراء التي تحافظ على البيئة والأدوات التي تساهم في ترشيد الطاقة الكهربائية والمياه والذي ترعاه رسميا نفط الكويت ورئيسا شركة التقدم التكنولوجي وليماك التركية منفذي المطار الجديد.

الشمري : احتفالية جائزة الأم المثالية للإعاقات الذهنية تقام السبت المقبل

عبدالله الشمري

أعلن رئيس اللجنة الاعلامية لجائزة "الأم المثالية للإعاقات الذهنية" عبدالله الشمري أن احتفالية جائزة الأمهات المثاليات من الكويت ودول الخليج والوطن العربي ستقام يوم السبت المقبل تحت رعاية رئيس مجلس إدارة مؤسسة سند الطفل المعاق الكويتية سبيكة سعد الجاسر في فندق الجميرا "قاعة بدرية"، وذلك في تمام الساعة الثامنة مساء.

وأشار الشمري في تصريح صحفي للجنة الإعلامية أن تلك الجائزة تتضمن العديد من قيم الأمومة وتجسد دور الأم اتجاه ابنائها والتي دفعت كافة المبدعين من ذوي الاعاقات الذهنية إلى المساهمة والمشاركة تعزيزا وتقديرا لدور الأم في الحياة واستقرار الأسرة

ولفت إلى أن هذه الجائزة مقدمة لام المعاق ذهنيا عبر احتفال سنوي يمنحها اهتمام خاص، والحرص على ابراز القيم الاجتماعية التي جبل عليها المجتمع الكويتي منذ القدم في التراحم والترابط من خلال ماتقوم به الأم من دور ابارزا في حياة المجتمع والتي تشكل الجوانب المعنوية والإنسانية والوجدانية في المجتمعات الحضارية.

وأضاف أنه تم الإعلان اخيرا في المؤتمر الصحفي عن أسماء الأمهات المثاليات من دولة الكويت والدول الخليجية والعربية، إلى جانب أنه سيتم استقبال الامهات المثاليات من دول الخليج والوطن العربي في مطار الكويت الدولي يوم الجمعة من الأسبوع الجاري.

وذكر الشمري أن الاحتفالية ستشهد تكريم أكثر من ٧٠ أم مثالية لديها ابن من ذوي الاعاقة الذهنية، بمشاركة ثمانية أمهات من دولة الكويت، ستة أمهات من دول مجلس التعاون الخليجي ثلاث أمهات من الوطن العربي من الأردن ومصر ولبنان مضيفا أن تلك الجائزة عبارة عن جائزة تقديرية سنوية يقدمها مركز الخرافي ضمن انشطة الأطفال المعاقين والتي تأسست عام 2013.